العدد 52

euromesco
Paper

هل يمكن لبرنامج الاتحاد الأوروبي الجديد لمنطقة البحر الأبيض المتوسط أن يحول تغيُّر المناخ من "معزز للتهديدات" إلى "معزز للفرص"؟

ديزيريه أ.ل كواغلياروتي

Desirée A.L. Quagliarotti

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by the European Union

العدد 52

euromesco
Paper

هل يمكن لبرنامج الاتحاد الأوروبي الجديد لمنطقة البحر الأبيض المتوسط أن يحول تغيُّر المناخ من "معزز للتهديدات" إلى "معزز للفرص"؟

ديزيريه أ.ل كواغلياروتي Desirée A.L. Quagliarotti

EMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union

أصبحت **يوروميسكو (EuroMeSCo)** معياراً للبحوث والدراسات الموجِّهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأورومتوسطي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 104 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 29 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأورومتوسطية.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يوروميسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصيلة التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأورومتوسطي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأورومتوسطي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يوروميسكو.

وكجزء من هذا المشروع، تجتمع كل سنة خمس فِرق دراسية مشتركة لإجراء بحوث قائمة على الأدلة وموجِّهة للسياسات. ويتم تحديد مواضيع البحوث للفِرق الدراسية الخمس من خلال عملية شاملة من المشاورات حول السياسات العامة هدفها تعيين المواضيع ذات الصلة. ويشارك في كل فريق دراسي منسقٌ وفريق من المؤلفين الباحثين الذين يعملون على إعداد بحوث حول السياسات العامة والتي تطبع وتنشر من خلال قنوات ومناسبات مختلفة، وتصاحبها مواد سمعية بصرية.

أوراق بحثية يوروميسكو EUROMESCO PAPERS
الناشر: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الاقران Peer Review
مراجعة الأقران الأكاديمية: anonymous

التحرير:
جستن بلعيد Justine Belaïd
إلينا رومانين Elena Romanin
مصمم التنسيق: Maurin.studio
التصميم:
Sintagma, Creations editorials
ردمك رقمي 2696-7626

إشراف وتدقيق Coordination
أحمد الكويفي Ahmad Alkuwaifi

تنسيق النسخة العربية:
Punt d´Intercanvi & Punt Comú
الترجمة من الإنجليزية: رجائي برهان
تنضيد الحروف العربية: محمود الأحمد

صدر هذا العدد بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياته تُعبر حصراً عن أراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام 1989، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحوثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أورومتوسطي شامل ومتعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، ولسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجاماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتلانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

هل يمكن لبرنامج الاتحاد الأوروبي الجديد لمنطقة البحر الأبيض المتوسط أن يحول تغيُّر المناخ من "معزز للتهديدات" إلى "معزز للفرص"؟

ديزيريه أ.ل كواغلياروتي
Desirée A.L. Quagliarotti
باحثة، المركز القومي للبحوث، معهد دراسات البحر الأبيض المتوسط (CNR-ISMed)

تتميز بلدان البحر الأبيض المتوسط بفجوات واضحة من حيث النمو الديموغرافي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتوافر الموارد الطبيعية، مما يقوض عملية التماسك الأورومتوسطي ويخلق حالة من الضعف الهيكلي تجعله معرض بشدة للأحداث المزعزعة للاستقرار. خلال ما يزيد قليلاً عن عقد من الزمان، تأثرت منطقة البحر الأبيض المتوسط بتغييرات كبيرة، للوهلة الأولى، لا يبدو أنها مرتبطة ببعضها البعض. أظهرت موجة الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية المسماة "الربيع العربي"، التي ابتليت بها أنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) منذ عام 2010، كيف أن سوء المحاصيل بسبب المناخ في البلدان الرئيسية المصدرة للأغذية قد يساهم في زيادة الأسعار العالمية للغذاء، وتضخم حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لا سيما في البلدان المعتمدة على استيراد الغذاء[1]. لم تتلاش "التعاسة العربية" التي حفزت الانتفاضات الشعبية على مر السنين، مما أدى إلى ظهور ما يشار إليه باسم "الربيع العربي 2.0". هذه الجولة الجديدة من الاضطرابات، التي يطالب فيها المتظاهرون بنوعية حياة أفضل، قد تفاقمت بسبب جائحة كورونا في عام 2020، مما يدل بوضوح، مرة أخرى، على الترابط الوثيق بين رفاهية الإنسان وصحة كوكب الأرض[2]. في نفس الإطار الزمني، في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط (NMCs)، أصبحت أزمة المهاجرين واللاجئين، التي تتميز بموجات هجرة جديدة ناجمة عن عوامل الدفع التقليدية وغير التقليدية المرتبطة بآثار التغيُّرات المناخية والبيئية، واحدة من أهم القضايا وأكثرها إثارة للانقسام في السياسة الأوروبية الأخيرة، مما يضيف طبقة جديدة من عدم الاستقرار إلى الاتحاد الأوروبي (EU) المهتز بالفعل[3].

تظهر هذه الأحداث بوضوح أن تغيُّر المناخ يجعل العلاقة بين البيئة والأمن أكثر صرامة، لا سيما في تلك المناطق التي تتميز بمحدودية توافر الموارد الطبيعية، والاعتماد المفرط على الواردات الغذائية، وضعف القدرة على التكيف مع المخاطر البيئية، وعدم الاستقرار السياسي، والضعف المؤسسي، ونقص التعاون بشأن موارد المياه العابرة للحدود.

الهدف من هذه الورقة هو من شقين. أولاً، تحليل مستوى تعرض بلدان البحر الأبيض المتوسط لمخاطر المناخ، واكتشاف الآثار المحتملة للاحتباس الحراري من حيث الأمن؛ ثانياً، لمناقشة ما إذا كان وإلى أي مدى، يمكن اعتبار جدول الأعمال الجديد للبحر الأبيض المتوسط فرصة لمعالجة انعدام الأمن المرتبط بالمناخ، وتحويل الاستجابة لتغيُّر المناخ إلى "معزز للفرص". ستختتم الورقة بتلخيص النتائج واقتراح طرق لواضعي السياسات العامة والممارسين، لمعالجة ودمج المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

تغيُّر المناخ والأمن: ارتباط بالغ الأهمية

في العقود الماضية، منذ أن تم قبول تغيُّر المناخ على نطاق واسع كواحد من أخطر المشاكل البيئية التي تواجه كوكبنا، تحولت المناقشات حول مفهوم الأمن البيئي في الغالب إلى أسئلة حول العلاقة بين تغيُّر المناخ والأمن. لتأطير التقاطع بين تغيُّر المناخ

1. (Werrell & Femia, 2013).
2. تدرك مؤسسة روكفلر ولجنة لانسيت لصحة الكوكب أن صحة الإنسان وصحة الكوكب مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. مع استمرار التغيرات المناخية والبيئية في تدمير الموائل وسبل العيش، ستنتشر الأمراض المعدية بسهولة أكبر وبسرعة أكبر بين السكان (Sacks et al., 2021).
3. (Pawel & Roland, 2018).

والأمن، نحتاج إلى تحديد مفهوم الأمن عندما يتعلق الأمر بتغيُّر المناخ، وكذلك لفهم كيفية تقاطع تغيُّر المناخ والتدهور البيئي مع تقويض الأمن وخلق عدم الاستقرار.

مع نهاية الحرب الباردة، كان هناك تطور في المفهوم التقليدي للأمن، والذي لم يعد يتم تحديده بالمعنى الجغرافي الاستراتيجي والعسكري الصارم (الأمن الصلب)، وقد اتسع وتعمّق ليأخذ أنواعاً متعددة الأبعاد وغير عسكرية من التهديدات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (أمان ناعم) وتشمل أشياء مرجعية مختلفة بخلاف الدول[4]. باتباع منظورين مختلفين، تم تأطير تغيُّر المناخ على أنه قضية أمن بشري وأمن تقليدي. خلال التسعينيات، لا سيما داخل نظام المناخ التابع للأمم المتحدة (UN)، تمت صياغة تغيُّر المناخ بشكل أساسي باعتباره قضية أمن بشري. وفي هذا الصدد، شددت الوثائق المتنوعة على التهديدات الناشئة التي تهدد الفئات السكانية الضعيفة بسبب تأثيرات تغيُّر المناخ مثل الكوارث الطبيعية، والأمن الغذائي، وندرة المياه، واضطراب سبل العيش، وما إلى ذلك، ودعت إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة للتصدي لتغيُّر المناخ باعتباره مشكلة أمن بشريّ[5].

في حين أن منظور الأمن البشري صاغ العلاقة بين تغيُّر المناخ والأمن، كقضية تنموية خلال التسعينيات، بدأت التقارير المختلفة، منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مناقشة تغيُّر المناخ كمسألة أمنية أكثر تقليدية، مما يؤكد على قدرة سلسلتها من التأثيرات في تهديد الأمن والسلم الدوليين. لتدشين هذه المرحلة الثانية من النقاش، كانت هناك دراسة للبنتاغون حول تغيُّر المناخ والأمن القومي للولايات المتحدة، والتي اقترحت أن تغيُّر المناخ يمكن أن يكون له تأثير كارثي، مما يؤدي إلى صراعات عنيفة واضطرابات اجتماعية وحتى حروب بين الدول بسبب محدودية الموارد[6]. بعد ثلاث سنوات، عرضت مجلة ستيرن (The Stern Review)، وهي واحدة من أكثر المجلات تأثيراً في مجال تغيُّر المناخ، صورة مماثلة تصف تغيُّر المناخ باعتباره متغيِّراً توضيحياً متزايداً في إثارة الهجرة على نطاق واسع والصراع العنيف، وبالتالي تهديد الأمن القومي والعالمي[7]. خلال نفس الفترة، نشرت العديد من مراكز الأبحاث الأمريكية دراسات مماثلة، تؤكد على قضية تهديد الأمن القومي للولايات المتحدة في العقود القادمة[8]. تسارع هذا الاتجاه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما أصبح تغيُّر المناخ مع هذا البعد الأمني التقليدي جزءاً لا يتجزأ من معظم وثائق استراتيجية الأمن القومي[9]. ما تشترك فيه كل هذه الوثائق هو دور تغيُّر المناخ باعتباره "عامل معزز للتهديد"، مما سيؤدي إلى تفاقم المشاكل القائمة، مثل عدم استقرار الحكومات، وانتشار الأمراض، والصراعات على إمدادات المياه، وانتشار الهجرة[10].

4. (Altunkaya, 2021).
5. (Mason, 2015).
6. (Schwartz & Randall, 2003).
7. (Stern, 2006).
8. (Campbell et al., 2007; Busby, 2007; CNA Corporation, 2007).
9. للحصول على قائمة شاملة، انظر مركز المناخ والأمن، مشروع الأمن المناخي101 في الموقع التالي: https://climatesecurity101.org/climate-security-resource-hub/.
10. وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن شركة CNA بعد سبع سنوات من نشر التقرير الأول، أشارت إلى أن "التأثيرات المتوقعة لتغير المناخ ستكون أكثر من معززات للتهديد؛ ستكون بمثابة محفزات لعدم الاستقرار والصراع. في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، نرى بالفعل كيف أن التأثيرات [...] تشكل تحديات أمنية لحكومات هذه المناطق. ونحن نرى هذه الاتجاهات تنمو وتتسارع" (CNA Corporation, 2014).

وبالمثل، فإن العلاقة بين تغيُّر المناخ، ومفاهيم الأمن التقليدية، قد اكتسبت أرضية داخل جدول الأعمال السياسي الدولي، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة. في أبريل 2007، ناقش مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC) لأول مرة الروابط المتبادلة بين الطاقة والمناخ والأمن تحت رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[11]. بعد ذلك بعامين، في يونيو 2009، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم A/RES/63/281 الذي اقترحته الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، والذي طلب من الأمين العام للأمم المتحدة إصدار تقرير شامل عن تغيُّر المناخ وأمنه المحتمل. نُشر التقرير في سبتمبر 2009، وسلط الضوء على تغيُّر المناخ باعتباره "عاملاً معززاً للتهديد" يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التهديدات الحالية للسلم والأمن الدوليين[12]. ظهرت أيضاً فكرة أن تغيُّر المناخ يمكن أن يكون له آثار على الأمن التقليدي، في تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ (IPCC). حيث أكد التقرير تحديداً على العلاقة بين تغيُّر المناخ والنزاع العنيف، لا سيما حول الموارد الطبيعية المتدهورة[13].

في السنوات الأخيرة، حظيت الروابط السببية بين تغيُّر المناخ والأمن باهتمام المجتمع العلمي والأكاديمي، ولكن مع استثناءات قليلة، لا يزال هناك مستوى منخفض من الإجماع في هذا المجال البحثي. أنتجت دراسات الروابط بين المناخ والصراع نتائج متباينة وأثارت جدلاً محتدماً[14]. يتفق العلماء على أن تغيُّر المناخ، غير المخفف، سيكون له آثار سلبية كبيرة على المجتمعات البشرية والرفاهية، بما في ذلك ندرة المياه، وانخفاض الإنتاج الزراعي، وتكرار وشدة الظواهر الجوية المتطرفة، وكذلك توزيع المياه وتزايد الأمراض المنقولة. لا يزال الجدل حول ما إذا كانت تأثيرات تغيُّر المناخ هذه يمكن أن تتوسع إلى مخاوف أمنية تقليدية، مما يؤدي إلى تصعيد أو حتى اندلاع الصراعات العنيفة. تؤكد الدراسات البحثية التجريبية إلى حد كبير أن القضايا البيئية وتغيُّر المناخ من غير المرجح أن تؤدي إلى نشوب صراعات عنيفة بين الدول، مما يشير إلى أن تكلفة الفرصة البديلة للنزاعات مقارنة بتلك المرتبطة باعتماد تدابير التكيُّف الفعالة للتعامل مع آثار تغيُّر المناخ قد تمثل قيداً على اندلاع النزاعات[15]. ومع ذلك، لم يتم التوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن مسألة ما إذا كانت تأثيرات تغيُّر المناخ قد تزيد من مخاطر اندلاع نزاعات العنيفة داخل الدول، مثل الحروب الأهلية، وأعمال الشغب، والعنف شبه العسكري أو الغارات المسلحة[16]. يمكن تمييز موقفين رئيسيين في المناقشة: منظور النزاعات المناخية، استناداً إلى افتراض أن تغيُّر المناخ يسبب أو يزيد من الضغوط البيئية، بما في ذلك ندرة المياه، وفشل المحاصيل، وتقلب هطول الأمطار، وتدهور التربة، وزيادة وتيرة وكثافة الظواهر الجوية المتطرفة، والتي بدورها قد تترجم إلى تحديات مجتمعية مثل الجوع، وانعدام الأمن المعيشي، وعدم المساواة في توزيع الموارد وتوافرها، مما يساهم في الهجرة إلى الخارج أو إضعاف الدولة وزيادة مخاطر الصراع العنيف؛ ومنظور الصراعات الاجتماعية، الذي وفقاً له لا يلعب تغيُّر المناخ دوراً، أو يلعب دوراً ثانوياً فقط، في اندلاع الصراعات العنيفة التي يتم تمثيل متغيِّراتها التفسيرية في الغالب من خلال العوامل

11. (UNSC, 2007).
12. (UNGA, 2009).
13. (IPCC, 2007; Nordas & Gleditsch, 2007).
14. (Gleditsch, 2012; Solow, 2013).
15. (Gleditsch, 2012; Salehyan, 2008).
16. (Ide & Scheffran, 2014).

السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية[17]. تم اختبار كلا المنظورين من خلال دراسات بحثية تجريبية، ولكن كلا الطرق النوعية[18] والطرق الكمية للرصد[19] لم تمكننا من تقديم إجابة بسيطة ومتماسكة لهذا السؤال.

يجب تفسير هذا النقص الواضح في الإجماع في الأدبيات حول الدور الحقيقي لتغيُّر المناخ كمحرك للصراعات على أنه استنتاج "الحقيقة في المركز" "in medio stat veritas". سوف يُقال، إلى جانب العديد من الدراسات البحثية الأخرى، أن هناك على الأرجح علاقة بين المناخ والصراع. ومع ذلك، فإن مظهر هذا الارتباط يعتمد بشدة على وجود العديد من شروط النطاق أو عوامل السياق[20]. يعمل تغيُّر المناخ كمحفز وليس كمصدر مباشر للصراعات، بمعنى أن الظواهر المتعلقة بتأثير تغيُّر المناخ يمكن أن تؤدي إلى الصراعات وعدم الاستقرار، ولكن فقط في حالة وجود عوامل سياقية معينة[21]. ومن خلال هذا الادعاء يتم تحليل هذا الارتباط السببي في القسم التالي، مع وضع سياقه في بلدان البحر الأبيض المتوسط.

في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من المرجح أن يظهِر تغيُّر المناخ آثاره بشكل رئيسي في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (SEMCs) المتأثرة بمزيد من الضعف، بسبب تعرضها العالي وحساسيتها، وقدرتها المنخفضة على التكيف مع التغيُّرات البيئية. في الوقت نفسه، سيتم تضخيم عوامل الخطر المرتبطة بتأثيرات الاحتباس الحراري، من خلال ما وصفه الجغرافي تروي ستيرنبرغ بأنه "عولمة[22] المخاطر"[23]. في منطقة الأزمات المترابطة، يمكن أن يكون تغيُّر المناخ بمثابة "معزز للمخاطر" من خلال التفاعلات بين الإجهاد المناخي، والتغيُّر البيئي، والاستجابات البشرية، والصراعات الاجتماعية، التي يمكن أن تمتد آثارها إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها.

قابلية التأثر والقدرة على التكيف عند دول البحر الأبيض المتوسط لتأثيرات تغيُّر المناخ

يجادل الخبراء بأننا دخلنا حقبة جيولوجية جديدة، "الأنثروبوسين"، حيث يكون التأثير الجماعي للأنشطة البشرية كافياً لتغيير ظروف الحياة بشكل كبير على كوكب الأرض. دفع هذا الوعي المجتمع العلمي إلى تقديم مفهوم "حدود الكواكب" (PBs). حددت مجموعة متعددة التخصصات من العلماء تسع عمليات وأنظمة طبيعية أساسية

17. (Ide & Scheffran, 2014).
18. (De Juan, 2015; Selby & Hoffmann, 2017).
19. (Burke et al., 2009; Hsiang et al., 2013; Buhaugh et al., 2014; Buhaugh, 2015).
20. (Ide & Scheffran, 2014; Ide et al., 2020).
21. في الواقع، يمكن أن يساهم تغير المناخ في العنف والصراعات، ولكنه ليس السبب الوحيد. في ورقة نشرها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) (2000) حدد المؤلفون، من خلال تحليل الأبحاث حول الروابط بين تغير المناخ والنزاعات، أربعة مسارات مختلفة من تغير المناخ إلى مخاطر الصراع، وهي سبل العيش والهجرة والتنقل وتكتيكات الجماعات المسلحة واستغلال النخبة. علاوة على ذلك، توضح هذه المسارات الأربعة المختلفة أيضاً الظروف التي يؤدي فيها تغير المناخ إلى زيادة مخاطر النزاعات.
22. إن نفاذية الحدود المتزايدة بسبب تكامل السوق والاعتماد المتبادل بين البلدان تعني أن أي حدث يحدث محلياً يخضع لقانون "تأثير الدومينو"، مما يؤثر على الحقائق المتنوعة ثقافياً والبعيدة جغرافياً.
23. (Sternberg, 2013).

للحفاظ على ظروف الهولوسين المستقرة نسبياً، وحصروا "مساحة عمل آمنة"، وأشاروا إلى الحدود التي يجب على البشر ألا يتجاوزوها من أجل عدم إحداث تحولات لا رجعة فيها لنظام الأرض[24]. تشير البيانات إلى أن البشرية قد تجاوزت بالفعل أربعة من حدود الكوكب، ومن بينها تغيُّر المناخ.

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط بؤرة ساخنة لتغيُّر المناخ. أكد خبراء المناخ والتغيُّر البيئي في البحر الأبيض المتوسط (MedEcc) أن لمنطقة البحر الأبيض المتوسط اتجاهات تغيُّر المناخ التي افترضتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ (IPCC)، مما يوفر سيناريو بمتوسط زيادة في درجة الحرارة تبلغ حوالي 2 درجة مئوية، وزيادة في مستوى سطح البحر من 6 إلى 11 سم، وانخفاض بنسبة 5-10% في هطول الأمطار، وزيادة تواتر الظواهر المتطرفة مثل الجفاف وموجات الحر والأمطار الغزيرة بحلول نهاية القرن[25].

على الرغم من أن المنطقة بأكملها معرضة بشدة لتأثيرات تغيُّر المناخ، إلا أن بعض البلدان معرضة للخطر أكثر من غيرها. إن تأثيرات الاحتباس الحراري، في الواقع، تختلف ليس فقط حسب التعرض لمخاطر المناخ، ولكن أيضاً حسب درجة الضعف، أو الظروف الجغرافية، والسمات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية للمناطق المتأثرة. مؤشر نوتردام للتكيف العالمي (ND-GAIN) هو مؤشر مفيد لقياس قابلية البلدان للتأثر بتغيُّر المناخ ومستوى الاستعداد لمواجهته، وهو مؤشر مركب يجمع أكثر من 74 متغيِّراً لتشكيل 45 مؤشراً أساسياً لقياس قابلية التأثر والاستعداد لتغيُّر المناخ والتحديات العالمية الأخرى لـ 192 دولة من دول الأمم المتحدة من عام 1995 حتى الوقت الحاضر. يقوم مؤشر نوتردام بتقييم ضعف البلدان، مع الأخذ في الاعتبار ست قطاعات داعمة للحياة، وهي الغذاء والماء والصحة وخدمات النظام الإيكولوجي والنظم البشرية والبنية التحتية، والتقاط ثلاثة أبعاد للضعف: التعرض، والحساسية، والقدرة على التكيف. كما يشير إلى استعداد البلدان الفردية للاستجابة لآثار تغيُّر المناخ من خلال دراسة القدرة الاجتماعية والحوكمة والقدرة الاقتصادية على زيادة الاستثمارات نحو تدابير التكيف. تتراوح درجات الضعف والجاهزية من 0 إلى 1 لتسهيل المقارنة بين البلدان، بينما تتراوح درجات مؤشر نوتردام من 0 إلى 100 باستخدام الصيغة التالية:

درجة مؤشر نوتردام = (درجة الجاهزية - درجة الضعف +1) * 50.

وفقاً لمؤشر نوتردام، فإن بعض دول البحر الأبيض المتوسط، نظراً لموقعها الجغرافي أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تكون أكثر عرضة لتأثير تغيُّر المناخ و / أو أقل استعداداً لاتخاذ إجراءات تكيف فعالة من غيرها. كما تظهر البيانات، فإن معظم دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط لديها مستوى أعلى من التعرض لتغيُّر المناخ ومستوى أقل من الاستعداد، لأنه بالإضافة إلى تعرضها الجغرافي الأكبر وهشاشتها بيئية، فإن حصة كبيرة من اقتصاداتها تعتمد على القطاعات الحساسة للمناخ، مثل الزراعة، حيث كانت الإدارة السيئة على مر السنين تهدف لتحقيق أهداف الكفاءة الاقتصادية، وحيث تشير إلى ضعف أولي من حيث التخفيف من المخاطر والتخطيط طويل الأجل، وإلى إضعاف القدرة على الصمود، وإحالة معايير الاستدامة الاجتماعية والبيئية إلى

24. (Rockström et al., 2009).

25. (MedEcc, 2019; Quagliarotti, 2019).

الخلفية. علاوة على ذلك، فإن قدرتها على التكيف محدودة بسبب القيود المالية، فضلاً عن الضعف المؤسسي وضعف القدرة التكنولوجية[26] (الجدول 1).

الجدول 1 : مؤشر نوتردام للتكيف العالمي (ND-GAIN).

البلد	مؤشر نوتردام للتكيف العالمي		الضعف		الجاهزية	
	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
فرنسا	17	66.7	7	0.297	23	0.631
سلوفينيا	19	65.9	23	0.34	20	0.658
إسبانيا	24	62.9	10	0.308	33	0.566
البرتغال	26	62	31	0.348	29	0.589
إسرائيل	29	61.4	19	0.338	32	0.567
إيطاليا	32	60.6	15	0.32	40	0.533
اليونان	36	58.3	29	0.347	48	0.512
قبرص	38	57.9	35	0.36	46	0.518
مالطا	41	57	33	0.355	52	0.494
كرواتيا	42	56.9	45	0.373	49	0.511
تركيا	47	56.3	21	0.339	66	0.464
مقدونيا	53	54.9	39	0.366	64	0.465
الجبل الأسود	57	54.1	63	0.389	61	0.47
صربيا	70	51.1	82	0.41	78	0.431
ألبانيا	73	50.6	91	0.423	76	0.434
المغرب	73	50.6	51	0.38	102	0.393
الأردن	81	50	50	0.378	108	0.378
تونس	84	49.6	71	0.393	106	0.385
بوسنة والهرسك	87	49.1	42	0.371	117	0.352
مصر	98	46.1	93	0.426	119	0.348
لبنان	106	45.2	78	0.408	133	0.311
الجزائر	109	44.5	41	0.37	166	0.26
ليبيا	125	40.9	56	0.382	183	0.2
سوريا	134	39.2	102	0.439	179	0.222

المصدر: University of Notre Dame, 2018.

26. (IOM, 2008).

في حين أن وجود النظم الإيكولوجية الهشة، والقطاعات الحساسة للمناخ، يزيد من مستوى التعرض لتغيُّر المناخ، في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، فإن الاحترار العالمي سيؤدي إلى تفاقم ظاهرة الندرة والتدهور النوعي للموارد الطبيعية. من المتوقع أن يؤدي تغيير أنماط هطول الأمطار وزيادة درجة الحرارة إلى خفض إمدادات المياه بنسبة تتراوح بين 10 و30%، بينما سيؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى تسرب مياه البحر إلى طبقات المياه الجوفية الساحلية، مما يجعل المياه غير صالحة للاستعمال لأغراض الزراعة والشرب[27].

التغيُّرات في أنظمة درجات الحرارة وهطولات الأمطار المرتبطة بظواهر الطقس المتطرفة سيكون لها أيضاً تأثير سلبي على غلة المحاصيل، والذي لا يمكن تعويضه إلا جزئياً بما يسمى "تأثير التخصيب بالكربون"[28]. ستحدث أكبر الخسائر مرة أخرى في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، والتي يمكن أن تسجل، بحلول نهاية القرن، انخفاضاً في الإنتاج الزراعي يصل إلى 50% إذا لم يتم تبني استراتيجيات التكيف الفعالة[29]. سيؤدي انخفاض الإنتاجية الزراعية إلى تدهور مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي، مما يزيد من اعتماد البلدان على واردات الأغذية الزراعية ويجعلها شديدة التأثر بالتقلبات في الأسعار الزراعية الدولية[30].

تتعرض المناطق الساحلية بشكل خاص لتأثير تغيُّر المناخ بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، مما قد يؤثر على مناطق كبيرة حيث تتركز نسب عالية من سكان الحضر وأنشطة الإنتاج. تشير التوقعات إلى أنه من بين جميع دول البحر الأبيض المتوسط، يمكن أن تعاني مصر من أكبر الخسائر من حيث الناتج المحلي الإجمالي (6) (16%-GDP) وكذلك من حيث عدد السكان (10-20%)، والمناطق الحضرية (6-12%) والأراضي الزراعية المتضررة (15-35%)[31] (الجدول 2).

الجدول 2 : تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر في بلدان شمال إفريقيا، النسبة المئوية.

البلدان	المنطقة المتأثرة	السكان المتضررون	الناتج المحلي الإجمالي المتأثر	الأراضي الزراعية المتضررة	المنطقة الحضرية المتضررة	الأراضي الرطبة المتضررة
مصر	1.5-1	20-10	16-6	35-15	12-6	11-10
ليبيا	0.50-0.25	7-2.5	3-1.5	1	10-6	20-10
تونس	2-1	10-5	7-3	1.5-1	10-4.5	11-10
الجزائر	0.2-0	1.5-0	0.4-0.2	1	1-0.5	2-1
المغرب	0.2-0	2.5-2	1-0.5	1	2-1	5-2.5

المصدر: Dasgupta et al., 2007.

27. (Adger et al., 2014).
28. إن تأثير التسميد بثاني أكسيد الكربون (CO_2) أو تأثير التخصيب بالكربون هو زيادة إنتاجية الغطاء النباتي مدفوعة بزيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.
29. (Müller et al., 2010).
30. (Quagliarotti, 2018a).
31. (Dasgupta et al., 2007).

وفقاً لتقرير صادر عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED)، فإن الاختلافات التي يسببها الاحترار العالمي ستلحق أيضاً أضراراً كبيرة بالتنوع[32] البيولوجي[33]. تشير التقديرات إلى أن ارتفاع درجة حرارة الأرض بما يتراوح بين 2 و6 درجات مئوية بالإضافة إلى تحديد اختفاء بعض الأنواع، سيغير السلوكيات في العناصر الحيوية من أجل التكيف، وبالتالي ستتغيّر طرق تفاعل النظم الطبيعية والاجتماعية فضلاً عن تعريض الموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي للخطر، والتي يعتمد عليها البشر (الجدول 3)[34].

الجدول 3 : الأنواع المهددة بالانقراض في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

البلد	النباتات	الحيوانات
الجزائر	3	72
مصر	2	108
الأردن	0	89
لبنان	0	40
ليبيا	1	35
المغرب	2	80
سوريا	0	68
تونس	0	54

المصدر: Saab, 2017.

قد يؤدي الضغط البشري الناجم عن التنمية الاقتصادية، والنمو السكاني المرتبط بتأثير تغيُّر المناخ إلى تدهور الخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية للتربة. الممارسات الزراعية غير المستدامة، والتركيز المفرط للبنى التحتية، والأنشطة الاقتصادية في أكثر المناطق إنتاجية، وتغيُّرات استخدام الأراضي، كلها عوامل يمكن أن تؤدي، بدرجات مختلفة بين ضفتي الحوض، إلى عمليات تدهور شديدة تحد من الوظائف البيئية الرئيسية للتربة[35]. على وجه الخصوص، في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، ترتبط ظواهر تدهور التربة أساساً بالضغط الديموغرافي، والممارسات الزراعية غير المستدامة، والتجزئة الإقليمية بسبب سوء التخطيط الحضري والتنقل، والصناعات الاستخراجية، والتهميش التدريجي للممارسات البدوية. لا تزال معدلات النمو السكاني المستدام إلى

32. كانت تأثيرات تغير المناخ على التنوع البيولوجي موضوع العديد من الدراسات التي أظهرت أن الاحترار العالمي يمثل تهديداً خطيراً لفقدان التنوع البيولوجي حيث يمكن حتى للتغيرات الدنيا في درجات الحرارة أن تؤدي إلى تحولات لا رجعة فيها.

33. (Abaza et al., 2011).

34. على الرغم من أن درجة الحرارة هي أهم عامل مناخي، إلا أن التغيرات في نظام هطول الأمطار، والرطوبة النسبية، والإشعاع الشمسي، وشدة الرياح، وتركيز ثاني أكسيد الكربون، والتبخر، كلها عوامل تؤثر سلباً على التنوع البيولوجي.

35. تشمل وظائف التربة الفيزيائية الحيوية تدوير المغذيات، وتخزين الكربون ودورانه، وصيانة المياه، وترتيب بنية التربة، وتنظيم التنوع فوق سطح الأرض، والتنظيم الحيوي، والتخزين المؤقت، وتحويل العناصر والمركبات التي قد تكون ضارة (مثل المعادن الثقيلة ومبيدات الآفات).

جانب ندرة الأراضي الخصبة تؤدي إلى انخفاض مساحة الأراضي الزراعية للفرد، مما يفضل إزالة الغابات، واستخدام الأراضي الهامشية، والتكثيف الزراعي والرعي الجائر. يؤدي الاستغلال المفرط للأراضي الهشة هيكلياً التي تفتقر إلى الغطاء النباتي الملائم إلى زيادة تآكل المياه والرياح، وتسريع عملية التصحر، والمساهمة في الاضطرابات المناخية، وانهيار التنوع البيولوجي، وتضخيم آثار الاحتباس الحراري مثل الحرائق والجفاف والفيضانات (الجدولان 4-5).

الجدول 4 : تدهور الأراضي الناجم عن التعرية المائي والرياح في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط (1،000 هكتار).

البلد	المنطقة المتأثرة بالتعرية المائية	المنطقة المتضررة من تعرية الرياح
الجزائر	3,900	12,000
مصر		1,400
الأردن	330	3,000
لبنان	65	-
ليبيا	1,300	24,000
المغرب	3,600	600
سوريا	1,200	3,000
تونس	3,800	4,000

المصدر: FAO & ITPS, 2015.

الجدول 5 : المنطقة المتصحرة والمنطقة المهددة بالتصحر في بعض دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، 2012.

البلد	المساحة الإجمالية (بألف كيلومتر مربع)	المنطقة المتصحرة (بألف كيلومتر مربع)	المنطقة المتصحرة (%)	المنطقة المهددة بالتصحر (ألف كيلومتر مربع)	منطقة مهددة بالتصحر (%)
الجزائر	2,382	1,970	83	230	9.7
ليبيا	1,807	1,589	88	381	21.1
المغرب	711	455	64	195	27.4
تونس	164	-	-	105	64

المصدر: Saab, 2017.

في حوض البحر الأبيض المتوسط، لا تمثل تأثيرات تغيُّر المناخ عامل خطر رئيسياً فحسب، بل تمثل "عاملاً معززاً للتهديدات". في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط التي تفتقر إلى مصدرين رئيسيين لسبل عيش الإنسان، وهما الماء والتربة الخصبة، وبسبب الضغط البشري المتزايد على النظم الطبيعية، يمكن أن يلعب تغيُّر المناخ دور "المتغيِّر الخفي" في تعزيز تدفقات الهجرة وفي إثارة السخط الاجتماعي، وجميع العوامل التي من المحتمل أن يكون لها تأثير غير مباشر ومتعاقب على منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها.

تغيُّر المناخ باعتباره "عامل معزز للتهديد" في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تواجه دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط وضعاً فريداً في أعقاب تغيُّر الظروف البيئية والمناخية، والتي أصبحت أكثر تعقيداً بسبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يؤثر تاريخياً على هذه البلدان. تتمثل المخاطر الرئيسية لهشاشة المناخ التي تهدد استقرار المنطقة في ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي، وقد بدأت العلامات الأولى لهذه العناصر المزعزعة للاستقرار تتجلى بالفعل.

ندرة المياه هي العنصر الذي يربط، من خلال نظام معقد من الترابط، تغيُّر المناخ، وظروف المعيشة، وعدم الاستقرار السياسي. في عام 2012، نشر مجتمع الاستخبارات الأمريكية دراسة حول الحروب المحتملة التي تنشب بسبب السيطرة على المياه العابرة للحدود[36]. ووفقاً للتقرير، فإن خطر النزاعات المتعلقة بالمياه سيتفاقم في السنوات القادمة، بسبب النمو السكاني، الذي سيتطلب المزيد والمزيد من المياه، وبسبب الانخفاض المتزامن في توافر المياه، الناجم في المقام الأول عن آثار الضغط البشري وتفاقم تغير المناخ، الذي يؤدي، بالاقتران مع ذلك، إلى كسر الدورة الهيدروجيولوجية. تساهم هذه العوامل، إلى جانب الفقر والتوتر الاجتماعي والضعف المؤسسي، في تقويض مستوى الاستقرار داخل البلدان. تحدد الدراسة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن مناطق الأزمات المحتملة. في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، يؤدي الإجهاد المائي الشديد، المرتبط بنسبة عالية من الاعتماد على المياه، إلى سيناريو تصبح فيه تأثيرات تغيُّر المناخ أكثر حدة ومتكررة، ويضخم درجة التوتر المرتبط بالمياه بالإضافة إلى تعدد الأدوار التي يمكن أن يلعبها المصدر في أي صراعات (الجدول 6).

الجدول 6 : حالة الموارد المائية في بلدان البحر الأبيض المتوسط.

البلد	إجمالي موارد المياه المتجددة (10 ^ 9 م^3 / سنة)	إجمالي موارد المياه المتجددة للفرد (م^3 / مأهولة بالسنة)	نسبة التبعية (%)
ألبانيا	30.2	10,476	10.9
الجزائر	11.7	276	3.6
البوسنة والهرسك	37.5	11,282	5.3
كرواتيا	105.5	25,383	64.3
قبرص	0.8	656	0
مصر	57.5	584	98.3
فرنسا	211	3,247	5.2
اليونان	68.4	6,501	15.2

36. (ICA, 2012).

البلد	إجمالي موارد المياه المتجددة (10 ^ 9 م^3 / سنة)	إجمالي موارد المياه المتجددة للفرد (م^3 / مأهولة بالسنة)	نسبة التبعية (%)
إسرائيل	1.8	212	57.9
إيطاليا	191.3	3,155	4.6
الأردن	0.9	94	27.2
لبنان	4.5	657	0.8
ليبيا	0.7	105	0
مالطا	0.1	115	0
المغرب	29	805	0
البرتغال	77	7,547	51
سلوفينيا	31.9	15,338	41
إسبانيا	112	2,388	0.3
السلطة الفلسطينية	0.8	172	3
سوريا	17	992	72
تونس	4.6	399	9
تركيا	212	2,570	1.5

المصدر: FAO (2021), AQUASTAT Database.

تعزو العديد من الدراسات دوراً غير هامشي إلى الجفاف في تصعيد التوترات الاجتماعية التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية السورية في عام 2011[37].

على الرغم من أنه لا يمكن إنكار أن حدثاً مناخياً متطرفاً مثل الجفاف كان بمثابة نوع من "المتغيِّر الخفي" في تضخيم الاستياء من نظام الأسد، إلا أنه يجب معايرة وزنه التوضيحي بالنظر إلى عوامل السياق في الفترة التي سبقت الجفاف والاستياء الاجتماعي.

بين عامي 2006 و2011، سجلت سوريا أقوى موجة جفاف في التاريخ المعاصر، والتي وفقاً للخبراء ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاحترار العالمي. ما جعل سوريا معرضة بشكل خاص للجفاف كان ندرة المياه. في سوريا، أزمة المياه ليست فقط "طبيعية"، مرتبطة بندرة مصادر المياه، ولكنها أيضاً "مستحثة" نتيجة إصلاح السياسة الزراعية الذي تم

37. (Kelley et al., 2015; Werrell & Femia, 2013).

تبنيه في أواخر الستينيات، والذي أهمل مبادئ الاستدامة البيئية[38]. أدت الحاجة إلى توسيع الأراضي الزراعية وزيادة إنتاج المحاصيل التي تعتبر "استراتيجية" من وجهة نظر اقتصادية وتجارية، ولكنها كثيفة الاستخدام للمياه مثل القمح والقطن وقصب السكر، إلى تفضيل نموذج إدارة المياه الموجه أساساً إلى العرض. ساهم بناء السدود الكبيرة وأنظمة ضخ الآبار العميقة في تدهور الموارد المائية في البلاد. أجبر تأثير الجفاف واستحالة الاعتماد على إمدادات إضافية من المياه المروية البلاد على استيراد القمح في عام 2008 لأول مرة منذ 15 عاماً[39]. حدث انهيار التوازن البيئي الناجم عن الجفاف في وقت متزامن مع انهيار التوازن الاقتصادي الناجم عن انتقال البلد من نموذج الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. الهدف المزدوج لتخفيف الدين العام والشروع في عملية تحرير اقتصادي من أجل دمج الاقتصاد السوري في النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية (WTO) دفع الحكومة، بدءاً من الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010)، لإلغاء الدعم الحكومي في القطاع الزراعي. أدت الظروف المناخية المعاكسة المرتبطة بعدم كفاية الدعم المقدم للقطاع الزراعي إلى تراجع الإنتاج الزراعي وهجرة 1.5 مليون مزارع اضطروا للانتقال إلى المراكز الحضرية. أدى عدم وجود استراتيجية حكومية فعالة للتخفيف من ضغوط الهجرة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة في المناطق الحضرية، وفشل نظام الأسد في تطوير استراتيجيات تكيف فعالة إلى خلق الظروف الملائمة لاندلاع أزمة إنسانية، مما ساهم في عدم الاستقرار السياسي.

تغيُّر المناخ، خاصة إذا تسبب في انعدام الأمن الغذائي، قد يضعف القوة الاقتصادية أو السياسية للدولة، كما أظهر الربيع العربي. أبرزت أزمات الغذاء في الألفية الجديدة المخاطر السياسية الناجمة عن الاعتماد المفرط للدول العربية على الواردات الغذائية في سوق دولية، والتي تتأثر بشكل متزايد بالعوامل المناخية، وبالتالي فهي غير مستقرة للغاية ولا يمكن التنبؤ بها. في دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، العلاقة بين تغيُّر المناخ والأراضي الصالحة للزراعة، والمياه، تحد من الإمكانات الزراعية، مما يساهم في انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي الغذائي، وبالتالي، إسناد التجارة الدولية دوراً رئيسياً في تحقيق الأمن الغذائي على المستوى الكلي. نظراً لأن الإنتاج المحلي للأغذية كثيفة الاستهلاك للمياه ليس طريقة فعالة لاستخدام الموارد الطبيعية النادرة، فقد تبنت الحكومات عموماً استراتيجية للأمن الغذائي موجهة نحو التجارة تستند إلى النظرية الكلاسيكية الجديدة للمزايا المقارنة الدولية. وبهذه الطريقة، قاموا بـ "تخريج" الضغط على إمدادات المياه الداخلية لاستيراد المياه بشكل "افتراضي" ولكنهم زادوا في نفس الوقت من مستوى التعرض لديناميكيات السوق الدولية للمنتجات الزراعية (الشكل 1 والجدول 7)[40].

38. بالإضافة إلى العوامل الداخلية في مستويات استغلال المياه، يجب أيضاً مراعاة العوامل الخارجية المرتبطة بالموقع الجغرافي لسوريا. كدولة مصب لحوض نهر دولي، فهي مقيدة بشدة من حيث الوصول إلى المورد من خلال خيارات سياسة المياه في بلد المنبع: تركيا.

39. تزامنت الزيادة في واردات الحبوب مع أزمة الغذاء العالمية 2007-2008، مما أدى إلى زيادة أسعار السلع الزراعية الدولية بنسبة 100%.

40. مصطلح "المياه الافتراضية" ابتكره الجغرافي توني آلان في التسعينيات للإشارة إلى الماء المتجسد في إنتاج الغذاء والألياف وكذلك في السلع غير الغذائية، بما في ذلك الطاقة (Allan, 1998).

الشكل 1 : صافي الواردات الافتراضية من المياه في جنوب وشرق دول البحر الأبيض المتوسط (10^6 متر مكعَّب)

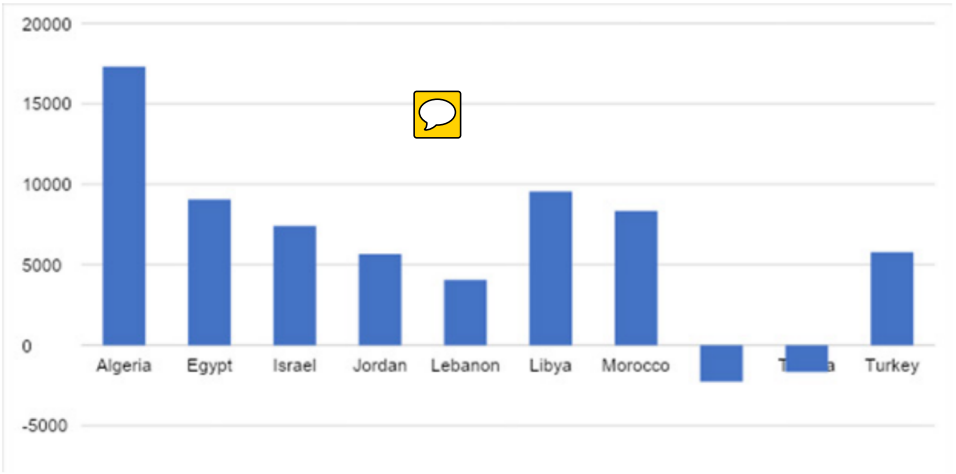

المصدر: أعده صاحب البلاغ استناداً إلى بيانات مستمدة من Mekonnen & Hoekstra, 2011.

الجدول 7 : نسبة الاكتفاء الذاتي في مجموع السلع الغذائية والحبوب في شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

البلد / المنطقة الفرعية	نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء (%)			نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب (%)		
	2005	2011	2014	2005	2011	2014
الأردن	56	53	67	5	4	4
لبنان	73	61	75	18	11	14
سوريا	85	81	84	74	58	48
فلسطين	82	72	79	20	10	9
الجزائر	54	70	75	30	32	22
مصر	84	79	88	70	56	66
ليبيا	45	43	38	11	7	9
المغرب	90	80	100	46	59	68
تونس	72	68	89	48	47	42

المصدر: Saab, 2017.

ظهر المظهر الأول لهذا التوازن غير المستقر مع الارتفاع غير العادي في أسعار المواد الغذائية التي حدثت في عامي 2007-2008 و2010-2011.[41] على الرغم من أنه لا يمكن إرجاع الربيع العربي إلى مصفوفة واحدة، إلا أنه لا يمكن إنكار أن الزيادة في أسعار المواد الغذائية ساهمت في تقويض "الميثاق الاجتماعي" فيما يسمى "ديمقراطيات الخبز"، والتي أصبحت جزئياً مفجر الثورات العربية[42].

أدى الخوف من عدم القدرة على الاعتماد على الإمداد المستمر من المواد الغذائية بأسعار معقولة إلى دفع بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى "تخريج" الإنتاج الزراعي من خلال الاستحواذ على الأراضي الخصبة في الخارج (صفقات الأراضي أو الاستيلاء على الأراضي)[43]. إن ديناميكيات المضاربة على الموارد الطبيعية، المرتبطة بعمليات الاستحواذ على الأراضي على نطاق واسع، تخاطر بزيادة احتمالية الصراع داخل بعض أحواض المياه الدولية الاستراتيجية، مثل حوض نهر النيل. أدى الاهتمام المتزايد من قبل المستثمرين من القطاعين العام والخاص في الاستحواذ على الأراضي الصالحة للزراعة في السودان وجنوب السودان وإثيوبيا إلى إعطاء زخم لإطلاق بنى تحتية هيدروليكية جديدة. يعمل سد مروي، الذي تم افتتاحه في السودان في عام 2009، وسد النهضة الإثيوبي الكبير (GERD) الأحدث في إثيوبيا على تأجيج التوترات بين الدول المشاطئة. نظراً لكون مصر مصب نهر النيل، فإنها تخشى حدوث انخفاض كبير في تدفق المياه في اتجاه مجرى النهر، مما قد يعوق تحقيق مشروع الوادي الجديد أو توشكا ومشروع تنمية مصر الجنوبية[44]. يُطلق على المشروع أيضاً اسم "أمل مصر في القرن الحادي والعشرين"، ويهدف إلى إنشاء وادي نهر ثان يجعل الصحراء تتفتح في الجزء الجنوبي الغربي من البلاد عن طريق تحويل 10% من تدفق مياه النيل عبر قناة توشكا[45]. تُظهر المشاريع واسعة النطاق المرتبطة بالاستيلاء على الأراضي، مثل البنى التحتية الهيدروليكية والزراعة الأحادية، كيف يمكن لبعض استراتيجيات التكيف التي تعتمدها البلدان المستثمرة للتعامل مع تغيُّر المناخ أن تساهم في التدهور البيئي واستغلال الموارد في البلدان المضيفة، مما يزيد من تعرضها للاحتباس الحراري وتأجيج التوترات بين الدول حول الموارد المشتركة والشحيحة.

ما يظهر هو أنه في سياق التأثير المشترك لندرة الموارد الطبيعية وتأثير تغيُّر المناخ، يمكن أن يكون الاحترار العالمي بمثابة "عامل معزز للتهديد" ويمكن أن يؤدي الافتقار إلى الوصول إلى المياه والغذاء إلى تقويض سبل العيش والرفاهية الاجتماعية. عندما تفشل الحكومات في معالجة هذه الأزمات الإنسانية والبيئية الوشيكة، فإنها تترك الباب مفتوحاً لمزيد من السخط السياسي. غالباً ما تؤدي نقاط الضعف هذه إلى "تأثير الدومينو"

41. في هذه الحالة أيضاً، من الممكن تحديد الصلة بين أزمات الغذاء العالمية وأعمال الشغب وتغير المناخ. ساهم إنتاج الغذاء على نطاق واسع، وخاصة في البلدان المصدرة الزراعية الرئيسية، بسبب الأحداث المناخية القاسية، في ارتفاع أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية (Werrell & Femia, 2013).

42. لقد عهدت الدول العربية، منذ عدة سنوات، باستقرارها السياسي إلى تطوير نموذج يُعرَّف بـ "الصفقة الاستبدادية"، وهو عقد اجتماعي بين الدول والمواطنين يقوم على تبادل الخدمات والضروريات الاجتماعية بأسعار مدعومة والتخلي عن التمتع الكامل بالحقوق السياسية والمدنية. في حالة المواد الغذائية، على الرغم من التسبب في تشوهات عميقة داخل الأسواق الزراعية، فإن الإعانات تؤدي وظيفة "شبكات الأمان الاجتماعي" (Galal & Selim, 2013).

43. (Cotula et al., 2009).

44. (Cascão, 2008).

45. (Heggy et al., 2021).

الناجم عن المناخ والذي، من خلال تكثيف تدفقات الهجرة، يخاطر بالانتشار إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها.

يكشف مثل هذا السيناريو عن الحاجة الملحة ليس فقط إلى اتخاذ إجراءات مشتركة للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ واستراتيجيات التكيف، ولكن أيضاً لتنفيذ تدابير قادرة على تقليل مستوى التعرض للإجهاد البيئي.

جداول الأعمال الجديدة للبحر الأبيض المتوسط بين القيود والفرص والمضي قدماً

9 فبراير 2021 هو يوم تاريخي في إطار عملية برشلونة. قدمت المفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في اتصال مشترك موجه إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى جداول أعمال جديدة وطموحة ومبتكرة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط[46]. كان الهدف إعادة إطلاق وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في الجوار الجنوبي لتحويل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية المشتركة إلى فرص، في نهج المصلحة المشتركة. لتحقيق هذا الهدف، تحدد الوثيقة مجموعة من الإجراءات على طول خمس مجالات رئيسية للسياسة: 1) التنمية البشرية، والحكم الرشيد وسيادة القانون. 2) المرونة والازدهار والتحول الرقمي. 3) السلام والأمن. 4) الهجرة والتنقل. 5) التحول الأخضر: مقاومة المناخ والطاقة والبيئة.

يكمن في صميم البرنامج الجديد اعتماد نهج يركز على الناس لتعزيز انتقال أخضر عادل وشامل. تماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس والصفقة الخضراء الأوروبية، تهدف الاتفاقية إلى تعزيز مرونة البيئة والطاقة وتغيُّر المناخ من أجل التخفيف من المخاطر على حياة البشر، وسبل عيشهم، وتعزيز التنمية المستدامة، وخلق فرص العمل، والانتقال إلى القطاعات عالية القيمة. بهذه الطريقة، يتوقع الاتحاد الأوروبي تعزيز الإدارة المستدامة للموارد، وحماية واستعادة التنوع البيولوجي، ومكافحة التلوث البحري والأرضي، وتطوير أنظمة غذائية مستدامة، وتشجيع شركائه المتوسطيين على زيادة طموحاتهم المناخية. لتحقيق هذه الغايات، سيتعاون الاتحاد الأوروبي وشركاؤه الجنوبيون بشكل استراتيجي مع المؤسسات المالية الدولية التي ستساعد في تنسيق الجهود بشأن الاستثمارات المستدامة، وتحفيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي طويل الأجل، وتعزيز التنمية المستدامة، ومواجهة الاختلالات الهيكلية في المنطقة، واستغلال الإمكانات الاقتصادية للبلدان[47]. علاوة على ذلك، بعد استنتاجات مجلس 2021[48] بشأن المناخ والطاقة[49]، تقر الاتصالات المشتركة أيضاً بالعلاقة بين تغيُّر المناخ والأمن،

46. (EC & EU HR/VP, 2021).

47. (Bilal, 2021).

48. استنتاجات مجلس يناير 2021 بشأن دبلوماسية المناخ والطاقة هي الوثيقة الأكثر شمولًا حتى الآن حول البعد الخارجي للصفقة الخضراء. وتحث الوثيقة الدول الثالثة على المضي قدماً في طموحاتها المناخية والتخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري. ويتضمن أيضاً إعادة تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي على التكيف والمرونة، وتوسيع نطاق التمويل الدولي للمناخ، ودعم تدابير التحول الأخضر في أجزاء مختارة من العالم (Teevan et al., 2021).

49. (Council of the EU, 2021).

وتتضمن اقتراحاً لتعزيز ودمج الأعمال المتعلقة بالاعتماد المتبادل بين المناخ والأمن والدفاع.

لقد أثرت الرؤية، التي استمرت في السياسات الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي، بشكل عميق على مناهج وأهداف جداول الأعمال الجديدة، باعتبارها الاتجاهات الرئيسية، ومجالات السياسة التي اقترحها اتحاد الاتصالات المشتركة. على الرغم من أن جداول الأعمال الجديدة تهدف إلى التحول نحو المرونة المناخية والبيئية، إلا أنها فشلت في الاعتراف بالتغيُّرات المناخية والبيئية باعتبارها تحدياً شاملاً يجب معالجته بطريقة متكاملة، وبالتالي، في اعتبار التحول الأخضر شرطاً مسبقاً للتقدم في جميع الأولويات الإستراتيجية الأورومتوسطية.

فضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من أن الشراكة المتجددة تشير بوضوح إلى العلاقة بين الأمن وبين تغير المناخ، وتعكس الوضع الراهن للسياسة المناخية الأوروبية، وتتبع تطور السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في دمج المخاطر المناخية، فإن النهج التجزيئية والسلوكية السائدة في جداول الأعمال الجديدة تعني أن أغلب الجهود تدور حول الحد من انبعاثات الكربون. ونتيجة لذلك، يُنظر إلى تدابير التخفيف من آثار تغيُّر المناخ على أنها استراتيجية فعالة للحد من المخاطر، ولضمان الاستقرار على المدى الطويل في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد اتخذت أهداف الانبعاثات دور نوع من السياسة الأمنية بشكل افتراضي، بدلاً من تمثيل أحد الإجراءات ليتم دمجها في انتقال بيئي أوسع وفي نهج فعال[50] موجه نحو الأمن[51]. علاوة على ذلك، ما يمكن اكتشافه أيضاً من خلال الصفقة الأوروبية الخضراء، أن التداعيات الجيوسياسية للانتقال منخفض الكربون، أي علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول المجاورة الهامة المصدرة للنفط والغاز، فضلاً عن الضعف المحتمل لأنظمتها الاقتصادية والسياسية الناجمة عن التغييرات الهيكلية الضرورية، وتحقيق تنوع اقتصادي أعلى، لم يتم تناولها على المستوى الأورومتوسطي، مع خطر خلق ترابط خطير بين التخفيف من حدة[52] المناخ والأمن[53]. أخيراً، الشواغل المناخية غائبة إلى حد كبير عن سياسات الهجرة الأوروبية، وكذلك عن مجال سياسة الهجرة والتنقل في الاتصالات المشتركة. لا يزال إدراج العوامل البيئية ضمن عوامل الدفع للهجرة يكافح من أجل التحديث. على الرغم من أن اتصال المفوضية الأوروبية "العيش بكرامة: من الاعتماد على المساعدة إلى الاعتماد على الذات" واستنتاجات المجلس بشأن النزوح القسري كلاهما يعالجان تغيُّر المناخ باعتباره

50. يبدو أن استخدام الاتحاد الأوروبي لمصطلح "معزز للتهديد"، على سبيل المثال، قد تُرجم إلى افتراض مقيد يعتبر التخفيف من تغير المناخ الخيار الأكثر فائدة "للحد الأدنى من التهديد" (Remling & Barnhoorn, 2021).

51. (Colombier, 2021; Lazard, 2021).

52. الوقود الأحفوري هو مصدر رئيسي للثروة لدول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط ذات الهبات المحلية الكبيرة. يمكن أن يصل ريع استغلال هذه الموارد إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي ويمكن أن تمثل الإيرادات الحكومية المحصلة نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات الحكومية. يخلق تغير المناخ فرصاً استثمارية إلى جانب مخاطر لصناديق الثروة السيادية وصناديق الاستثمار الاستراتيجية. فمن ناحية، يمكن أن توفر البنية التحتية منخفضة الكربون وتطوير تكنولوجيا منخفضة الكربون فرصاً استثمارية جذابة. من ناحية أخرى، من المرجح أن تتعرض المحافظ الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية في البلدان الغنية بالموارد لمخاطر مناخية متزايدة، بما في ذلك المخاطر المادية على أصول المحفظة، الناشئة على سبيل المثال، من الأحداث المناخية القاسية، ومخاطر التحول الناشئة عن الانخفاض المفاجئ في أسعار الأصول من خلال إدخال سياسة التخفيف المناخية أو التغيير السريع في تفضيلات المستهلكين (Elgouacem et al., 2019).

53. (Leonard et al., 2021).

عاملاً مشدداً يجبر المزيد من الناس على الفرار، لا يزال الاعتقاد في أن النزاعات العنيفة هو العامل الرئيسي في الهجرة القسرية[54].

كما يوضح التحليل أعلاه، على الرغم من الخطاب القوي للاتحاد الأوروبي، يظل النهج المتكامل محصوراً في إطار عمل، ويفشل في تمثيل استراتيجية حقيقية، وأن يصبح أداة فعالة ذات توجه عملي لبناء المرونة المجتمعية وتعزيز الأمن البيئي. ما يظهر هو نهج مستمر قائم على العزل يمنع الاتحاد الأوروبي من ربط القضايا الإنسانية والمجتمعية والبيئية بشكل منهجي، مما يؤدي إلى إطلاق استراتيجيات لا تستجيب إلا لعنصر ضيق واحد مما يعتبر أزمة متعددة الأوجه. نتيجة لذلك، تستمر استراتيجيات التخفيف والتكيف وكذلك المرونة والأمن المناخي في الاندماج جزئياً فقط عبر القطاعات والبرامج في السياسات المشتركة، بما في ذلك سياسة الجوار الأوروبية (ENP)[55].

تحتاج منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى اعتماد نهج أكثر شمولاً كوسيلة أساسية لخلق مرونة النظم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء وضمان الاستدامة الشاملة على المدى الطويل[56]. بدلًا من مجرد إضافة مكونات مخاطر تغيُّر المناخ إلى أطر سياساته الحالية، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى دعم تغيير منهجي بعيد المدى يتجاوز الصفقة الخضراء والتركيز أحادي البعد على إزالة[57] الكربون[58]. كما هو مشار إليه في دراسة كارنيغي أوروبا، يجب على دول البحر الأبيض المتوسط تطوير نسخة إقليمية للاقتصاد المتجدد، واعتماد منظور يركز على الناس والكوكب لبناء مجتمعات واقتصادات محلية ووطنية وإقليمية قادرة على الجمع بين توليد الدخل، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر، والتوزيع العادل، والشمولية من أجل الرخاء البشري مع حماية نظام الأرض[59] ومن منظور أمني، ينطوي ذلك على التحول من المفهوم الحالي للأمن المناخي إلى مفهوم أكثر طموحاً وتعقيداً للأمن الإيكولوجي[60]. إن معالجة هذا التحدي البيئي الأوسع أمر ضروري لإعادة تعريف مفهوم الأمن في إطار حدود الكواكب، والتي يتم تجاوز عتباتها بشكل خطير[61]. عند القيام بذلك، يمكن أن تؤدي الحاجة الملحة لمواجهة تحديات تغيُّر المناخ إلى تسريع المسار نحو انتقال أخضر وشامل حقيقي على النحو الذي دعا إليه نظرياً الاتصال المشترك، وتحويل تغيُّر المناخ من "معزز للتهديد" إلى "معزز للفرص".

54. (EC, 2016a; 2016b).

55. يظهر ضعف النهج القائم على العزل بوضوح في حالة العلاقة بين الماء والطاقة والغذاء (WEF). قد تؤدي النُهج القطاعية الحالية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه إلى تضخيم العوامل الخارجية السلبية والمبادلات داخل الرابطة بدلاً من تقليلها. في حين أن بعض تدابير التخفيف والتكيف الموجهة نحو القطاع لديها القدرة على إطلاق فرص تآزرية "مربحة للجانبين" عبر القطاعات، فإن هناك تدابير أخرى، مثل الطاقة الكهرومائية، والجيل الأول من الوقود الحيوي، والتكثيف الزراعي، والتحول إلى مصادر المياه غير التقليدية، مثل المياه المحلاة لا يمكن اعتبارها فعالة دائماً (Giordano & Quagliarotti, 2020; Quagliarotti, 2018b).

56. (EC & EU HR/VP, 2021).

57. إن عدم وجود استراتيجيات متكاملة لتغير المناخ تهدف صراحة إلى التغيير المؤسسي وتتوافق مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) سيعني أيضاً أن اتجاهات المناخ من المرجح أن تزداد سوءاً (Tàbara et al., 2019).

58. (Youngs, 2021).

59. (Elkington & Evans, 2021).

60. (Lazard, 2021).

61. (David, 2021).

بالنظر إلى حاجة البشرية للانتقال إلى اقتصاد مستدام بالكامل خلال العقد القادم، فإن جداول الأعمال الجديدة للبحر الأبيض المتوسط تمثل مجرد خطوة نحو تغيير النظام على نطاق أوسع[62].

من أجل حدوث هذا التحول، تم اقتراح التوصيات التالية في إطار الشراكة الأورومتوسطية (EMP):

- تعميق المعرفة والفهم للروابط المتبادلة بين تغيُّر المناخ والأمن واستيعاب هذه المعرفة في استراتيجيات وخطط التخفيف والتكيُّف؛
- اتباع نهج متكامل وشامل عن طريق إضافة الاهتمامات البيئية إلى عمليات صنع القرار على جميع المستويات؛
- ترجمة الخطاب حول "التغيير التحويلي"، الذي يُقصد به أن يكون تحولاً كاملاً في النظام لإعطاء الأولوية "للناس والكوكب والازدهار" على قدم المساواة، إلى سياسات وإجراءات فعالة؛
- تجاوز الأمن المناخي نحو الدبلوماسية البيئية، وتنفيذ جداول أعمال بيئية وأمنية أوسع، والسعي لعكس انعدام الأمن البيئي من خلال التجديد المعقد؛
- دمج العوامل المتعلقة بالمناخ في الإجراءات المصممة للتنبؤ ومنع النزاعات والهجرة، لتوقع تدفقات الهجرة والمخاطر الأمنية المحتملة واعتماد استجابة استشرافية؛
- تعزيز الالتزام بالاستراتيجيات والإجراءات الأمنية الجماعية القائمة على التعاون، مع التركيز بشكل أكبر على تحسين الحوكمة في بلدان البحر الأبيض المتوسط التي تشدد على الموارد؛
- تعزيز التزام الاتحاد الأوروبي بمساعدة البلدان المجاورة المصدرة للنفط والغاز على إدارة تداعيات الصفقة الأوروبية الخضراء والتكيُّف مع التحول منخفض الكربون، والمشاركة مع هذه البلدان لتعزيز تنوعها الاقتصادي، بما في ذلك الطاقة المتجددة التي يمكن تصديرها إلى أوروبا في المستقبل؛
- تحسين الحوار بين العلوم والسياسات العامة من أجل المشاركة في تكوين المعرفة القابلة للتنفيذ واللازمة لتصميم وتنفيذ سياسات عامة وفعّالة.

62. (Pastukhova et al., 2020).

ملاحظات ختامية

في السنوات القليلة الماضية، وصفت الأزمات المتقاربة غير المسبوقة، مثل الأزمات المالية العالمية، وأزمات المناخ وعدم المساواة، ومؤخراً، جائحة كورونا، قصة المخاطر التي نواجهها، بينما نتعمق في عصر جيولوجي جديد يوصف بأنه الأنثروبوسين، أو عصر البشر. وفي سياق ندرة موردين استراتيجيين للبقاء البشري، مثل الأرض الخصبة والمياه، وفي إطار سيناريو زيادة زعزعة استقرار مناخ الأرض، يصبح وزن العوامل المناخية والبيئية، كمتغيرات تفسيرية في تهديد رفاه الإنسان وتفاقم مخاطر عدم الاستقرار داخل البلدان وفيما بينها، أكثر أهمية. كما تشير الدراسات الجديدة، فإن تغيُّر المناخ والتدهور البيئي سيعيدان تشكيل المشهد الجيوسياسي على المستويين الإقليمي والعالمي، مما يجعل العلاقة بين البيئة والأمن أكثر صرامة من أي وقت مضى. في عام 2007، اعتبر المجلس الاستشاري لوزارة الدفاع الأمريكية أن تغيُّر المناخ "عامل معزز للتهديد" قادر على تضخيم الصراعات الموجودة مسبقاً[63]. بعد سبع سنوات، افترضت المؤسسة العسكرية نفسها أن تغيُّر المناخ في المستقبل يمكن أن يصبح حافزاً حقيقياً للصراع؛ أي قوة فاعلة في إحداث النزاعات[64]. يتطلب هذا الوعي الحاجة إلى إعادة تصميم مسارات التنمية من خلال المحاسبة الكاملة للضغوط الخطيرة التي يضعها البشر على هذا الكوكب، من أجل العمل ضمن "مساحة عادلة وآمنة للبشرية" وكذلك لإعادة التفكير في التحديات والأولويات الجيوستراتيجية من خلال إضافة البعد البيئي.

في مثل هذا الإطار، تبرز منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل ملحوظ، كنظام اجتماعي - بيئي مقترن قائم على التطور المشترك والتفاعل بين العوامل الطبيعية والبشرية، ولكن أيضاً كنظام من تصميم الإنسان يتأثر بتأثير وسيطرة غير متناسبين للعوامل البشرية على العناصر البيئية وحيث تهدد المحددات البيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتعددة والمعقدة التنمية المستدامة في جميع أبعادها.

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط بؤرة ساخنة لتغيُّر المناخ. تشير البيانات إلى أن تأثيرات الاحتباس الحراري سيكون لها شدة ومدد مختلفة، وستولد تأثيرات غير متكافئة اعتماداً على الضعف المادي والطبيعي للأقاليم، ومستوى التنمية الاقتصادية، والقدرة على التكيف عند الأنظمة البشرية، ومرونة النظم البيئية، وفعالية التخفيف والوقاية والتدابير الاحترازية. تظهر التوقعات أن دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط ستكون أول من يعاني من عواقب تدهور الظروف المناخية وهذا قد يؤدي إلى توسيع فجوة التنمية بين الضفتين، مع تأثير متتالي من حيث تدفقات الهجرة، التي سيكون لها تداعيات في جميع أنحاء المنطقة. وفي دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط، فإن الاعتماد المفرط على الواردات الغذائية، في سياق تزايد عدم اليقين في الظروف المناخية وفقدان الثقة في الأسواق الدولية، يخاطر بتضخيم السخط الاجتماعي كما أظهرت العاصفة الثورية المشار إليها باسم الربيع العربي. علاوة على ذلك، في سيناريو تصبح فيه تأثيرات تغيُّر المناخ أكثر حدة وتكراراً، قد تصبح المياه سلاحاً غير تقليدي، كما أظهر الصراع السوري، أو مورداً استراتيجياً متنازعاً عليه، مثلما يشير بوضوح النزاع على مياه نهر النيل.

63. (CNA, 2007).

64. (CNA, 2014).

يوضح تحليل آثار تغيُّر المناخ على بلدان البحر الأبيض المتوسط كيف تتفاعل المخاطر الأمنية المختلفة التي يفرضها الاحترار العالمي مع بعضها البعض، مما يسلط الضوء على ضرورة أن يولي صانعو السياسات العامة اهتماماً دقيقاً لكيفية تأثير هذه التفاعلات على قضية موضوعية معينة أو منطقة جغرافية معينة أيضاً، لمنع تأثيرها المتتالي المحتمل. في مثل هذا السيناريو، من المرجح أن يعمل تغيُّر المناخ كمعزز للتهديد لأن آثاره قد تفرض ضغوطاً إضافية على الموارد الشحيحة بالفعل، وتعزز التحديات الموجودة مسبقاً مثل الفقر والبطالة وعدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى التنافس على موارد المياه المشتركة، مما يؤدي إلى تضخم مخاطر الهشاشة والصراع. على الرغم من أن العلاقة بين المناخ والأمن هي محور نقاش سياسي وعلمي نشط، إلا أن البحث حول مدى وقوة العلاقة السببية لا يزال غير حاسم، ويفتقر إلى الأساس النظري الكافي. تدعم الدراسات التجريبية الافتراض بأنه لا يوجد تسلسل حتمي يربط تلقائياً وبشكل مباشر بين تغيُّر المناخ وعدم الاستقرار. وبدلاً من ذلك، فإن العلاقة متعددة الأوجه وتعتمد على السياق، وتحدث عندما يتفاعل تغيُّر المناخ مع شبكة أوسع من المظالم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة، والتي قد تؤدي إلى تفاقم دوافع النزاعات. ومن ثم، فإن المخاطر، التي يمثلها تغيُّر المناخ على الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تحتاج إلى دراسة كدالة لكل من القوى الطبيعية والعوامل المجتمعية. علاوة على ذلك، يجب معالجة قابلية التأثر بالنزاعات الناجمة عن المناخ من خلال التخفيف من تغيُّر المناخ، وتكييف النظم الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، وإدارة المنافسة المتزايدة في استخدام الموارد، وبناء القدرات المؤسسية لتعزيز المرونة ومواجهة المخاطر البيئية، وتعزيز التنسيق عبر مجالات السياسة.

بينما حقق الاتحاد الأوروبي تقدماً كبيراً في دمج تغيُّر المناخ في سياساته المتعلقة بالأمن، وأصبح أكثر التزاماً بالعلاقة بين تغيُّر المناخ والأمن والدفاع، فإن أهمية "كعب أخيل" لا تزال قائمة. تتعلق نقطة الضعف الرئيسية بانتشار نهج الانعزال في تحديد آثار تغيُّر المناخ والاستجابات له، وإهمال آثاره السلبية المتداخلة وكذلك التغاضي عن تدابير الوقاية والوقاية والتكيف الهامة. علاوة على ذلك، لا تزال العوامل البيئية تُعطى أهمية قليلة في تفسير الظواهر المعقدة، مثل تدفقات الهجرة والنزاعات، فضلاً عن دور الحوكمة، بما في ذلك المؤسسات والمعايير والممارسات السياسية، في كل من تفاقم المخاطر المحتملة وتعزيز المرونة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال معظم الجهود تركز على إجراءات التخفيف وعلى تحقيق الحياد المناخي، التي تعتبر أفضل طريقة لمواجهة تغيُّر المناخ وتجنب قضايا الأمن المناخي، وإيلاء أهمية أقل لتدابير التكيف التكميلية وتجاهل المشروع الأكثر تعقيداً ونظاماً للأمن البيئي.

تنعكس الطريقة الضيقة التي يتصور بها الاتحاد الأوروبي الأمن المناخي أيضاً في جداول الأعمال الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. تمثل خطة الإدارة البيئية المتجددة، باقتراحها جداول أعمال جديدة وطموحة ومبتكرة لتحويل القضايا المشتركة إلى فرص في نهج المصلحة المشتركة، بداية قوية، لكن التحديات التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط الآن أصبحت منهجية بشكل متزايد وبالتالي تتطلب استجابات منهجية. وهذا يتطلب جهوداً كبيرة لتبني نقلة نوعية من أجل الاعتراف بالأمن المناخي كشرط مسبق أساسي لتحقيق الهدف الأوسع للأمن البشري. علاوة على ذلك، فإن الآثار غير المباشرة والمتقاطعة والعابرة للحدود للتغيُّرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتطلب استجابات سياسية أكثر فعالية وتكاملاً بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للقضايا البيئية والتنمية المستدامة في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

لضمان توقع المخاطر غير التقليدية للأمن الإقليمي، مثل تغيُّر المناخ، وتحليلها ومعالجتها بشكل منهجي، فإن الأمر يتطلب تكييف الهياكل المؤسسية القائمة وتطوير السياسات العامة الحالية. يجب أن يتجاوز الهدف المتمثل في تعزيز انتقال أخضر ومرن وعادل للتعافي، واقتراح تعزيز ودمج الأعمال المتعلقة بالاعتماد المتبادل بين المناخ والأمن والدفاع، التي أكدتها خطة الإدارة البيئية المتجددة، إلى ما هو أبعد من تنفيذ تدابير التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والنظر في إزالة الكربون باعتباره "الرصاصة الفضية" لضمان السلام والأمن[65]. ما يتطلبه الأمر هو تغيير تحولي حقيقي يأخذ في الاعتبار الحدود الكوكبية والاجتماعية في آن واحد. وفي هذا الفضاء من التقاطع، يجب أن يتحرك مسار إنمائي جديد لضمان الاستخدام المستدام للموارد وتقليل الآثار البيئية وكذلك تعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي. عند القيام بذلك، قد يبدو التحدي المتمثل في تغيُّر المناخ بمثابة "فرصة سانحة" لإطلاق تحول أخضر ومرن وعادل، وتحويل تغيُّر المناخ من "عامل معزز للتهديد" إلى "معزز للفرص".

في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يتطلب المشهد الجيوسياسي الجديد، الذي رسمته التغيُّرات المناخية والبيئية، استراتيجية أكثر شمولاً تستجيب وتتهيأ لانعدام الأمن الناجم عن المناخ وعدم الاستقرار. من الأمور الأساسية لتحقيق هذا الهدف استبدال المنظور الذي يركز على الناس لشراكة الاتحاد الأوروبي المتجددة مع الجوار الجنوبي بمنظور أكثر شمولية يركز على الناس والكوكب. كما جادل الخبراء بالفعل، ستكون الحلول على غرار الصفقة الخضراء "Green Deal" بداية مفيدة[66]. وعليه، فإن جداول الأعمال الجديدة للبحر الأبيض المتوسط تشكل خطوة أولى نحو إعادة صياغة جوهرية وحاسمة "للمشروع" الأورومتوسطي. تحديد أفضل نهج لمثل هذا المشروع يتطلب الحوار المستمر والتعاون بين العلم وصناعة السياسة العامة.

65. (Lazard, 2021).

66. (Elkington & Evans, 2021).

المصادر والمراجع

ABAZA, H., SAAB, N. & ZEITOON, B. (2011). Green Economy. Sustainable Transition in a Changing Arab World. Arab Forum for Environment and Development (AFED).

ADGER, W.N., PULHIN, J.M., BARNETT, J., DABELKO, G.D., HOVELSRUD, G.K., LEVY, M., SPRING, U.O., & VOGEL C.H. (2014). Human Security. In C.B. Field, V.R. Barros, D.J. Dokken, K.J. Mach, M.D. Mastrandrea, T.E. Bilir, M. Chatterjee, K.L. Ebi, Y.O. Estrada, R.C. Genova, B. Girma, E.S. Kissel, A.N. Levy, S. MacCracken, P.R. Mastrandrea and L.L. White (Eds.), Climate change 2014: impacts, adaptation, and vulnerability. Part A: global and sectoral aspects. Contribution of working group II to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (pp. 755-791). Cambridge University Press.

ALLAN, J.A. (1998). Virtual water: a strategic resource: global solutions to regional deficits. Groundwater, 36 (4), 545-546.

ALTUNKAYA, E. (2021). Revisiting the environmental security concept: climate change as a security issue. International Journal of Politics and Security (IJPS), 3 (2), 48-81.

BILAL, S. (2021). How European financial institutions can work better together for sustainable and green (co-)investment in times of COVID-19. ECDPM Discussion Paper 294.

BUHAUG, H., NORDKVELLE, J., BERNAUER, T., BÖHMELT, T., BRZOSKA, M., BUSBY, J.W., CICCONE, A., FJELDE, H., GARTZKE, E., GLEDITSCH, N.P., GOLDSTONE, J.A., HEGRE, H., HOLTERMANN, H., KOUBI, V., LINK, J.S.A., LINK, P.M., LUJALA, P., O'LOUGHLIN, J., RALEIGH, C., SCHEFFRAN, J., SCHILLING, J., SMITH, T.G., THEISEN, O.M., TOL, R.S.J, URDAL, H., & VON UEXKULL, N. (2014). One effect to rule them all? A comment on climate and conflict. Climatic Change, 127, 391–397. Retrieved from https://link.springer.com/article/10.1007/s10584-014-1266-1

BUHAUGH, H. (2015). Climate–conflict research: some reflections on the way forward. WIREs Clim Change, 6, 269–275.

BURKE, M.B., MIGUEL, E., SATYANATH, S., DYKEMA, J.A., & LOBELL, J.A. (2009). Warming increases the risk of civil war in Africa. Proceedings of the National Academy of Sciences, 106 (49), 20670-20674.

BUSBY, J.W. (2007). Climate change and national security: an agenda for action. Council Special Report no. 32. Council on Foreign Relations.

CAMPBELL, K.M., GULLEDGE, J., MCNEILL, J.R., PODESTA, J., OGDEN, P., FUERTH, L., JAMES WOOLSEY, R., LENNON, A.T.J., SMITH, J., WEITZ, R., & MIX, D. (2007). The age of consequences; the foreign policy and national security implications of global climate change. Center for New American Security (CNAS), Center for Strategic & International Studies.

CASCÃO, A.E. (2008). Ethiopia–challenges to Egyptian hegemony in the Nile Basin. Water Policy, 10 (S2), 13–28.

CENTER FOR CLIMATE AND SECURITY (2015). Climate security 101. A project of the Center for Climate and Security. The Center for Climate and Security.

CNA CORPORATION (2007). National security and the threat of climate change.

CNA CORPORATION (2014). National security and the accelerating risks of climate change.

COLOMBIER, M. (2021). Carbon border adjustment mechanism: how can the European Union move forward?. Institut du développement durable et des relations internationales (IDDRI).

COTULA, L., VERMEULEN, S., LEONARD, R., & KEELEY, J. (2009). Land grab or development opportunity? Agricultural investment and international land deals in Africa. International Institute for Environment and Development (IIED), Food and Agriculture Organization (FAO) & International Fund for Agricultural Development (IFAD).

COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION (COUNCIL OF THE EU). (2021). Climate and energy diplomacy. Delivering on the external dimension of the European Green Deal.

DASGUPTA, S., LAPLANTE, B., MEISNER, C., WHEELER, D., &YAN, J. (2007). The impact of sea level rise on developing countries: a comparative analysis. World Bank.

DE JUAN, A. (2015). Long-term environmental change and geographical patterns of violence in Darfur, 2003–2005. Political Geography, 45, pp. 22-33.

ELKINGTON, J., & EVANS, T. (2021). Economic regeneration as a vehicle for system resilience. In O. Lazard and R. Youngs (Eds.), The EU and climate security: toward ecological diplomacy. Carnegie Endowment for International Peace.

ELGOUACEM, A., HALLAND, H., BOTTA, E., & SINGH, G. (2019). The fiscal implications of the low-carbon transition. Issue Paper for the 2019 GGSD Forum. OECD.

EUROPEAN COMMISSION (EC). (2016a). Lives in Dignity: From Aid-Dependence to Self-Reliance; Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions.

EUROPEAN COMMISSION (EC). (2016b). Staff Working Document Accompanying the document “Lives in Dignity: From Aid-Dependence to Self-Reliance; Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions”.

EUROPEAN COMMISSION (EC) & HIGH REPRESENTATIVE OF THE UNION FOR FOREIGN AFFAIRS AND SECURITY POLICY (EU HR/VP). (2021). Joint Communication to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: Renewed Partnership with the Southern Neighbourhood. A New Agenda for the Mediterranean.

FOOD AND AGRICULTURAL ORGANIZATION (FAO) & INTERGOVERNMENTAL TECHNICAL PANEL ON SOILS (ITPS). (2015). Status of the World’s Soil Resources (SWSR) – Main Report.

GALAL, A., & SELIM, H. (2013). The elusive quest for economic development in the Arab countries. Middle East Development Journal, 5 (1), 1-29.

GIORDANO, G., & QUAGLIAROTTI , D.A.L. (2020). The water-energy security nexus in the Middle East. In S. Kronich and L. Maghen (Eds.), Ensuring water security in the Middle East: policy implications. EuroMesco Joint Policy Study, IEMed.

GLEDITSCH, N.P. (2012). Whither the weather? Climate change and conflict. Journal of Peace Research, 49 (1), 3–9.

HEGGY, E., SHARKAWY, Z., & ABOTALIB Z. (2021). Egypt's water budget deficit and suggested mitigation policies for the Grand Ethiopian Renaissance Dam filling scenarios. Environmental Research Letters, 16 (7).

HSIANG, S.M., BURKE, M., & MIGUEL, E. (2013). Quantifying the influence of climate on human conflict. Science, 341 (6151), 1235367-1-1235367-14.

INTELLIGENCE COMMUNITY ASSESSMENT (ICA). (2012). Global water security.

IDE, T., BRZOSKA, M., DONGES, J.F., & SCHLEUSSNER, C.-F. (2020). Multi-method evidence for when and how climate-related disasters contribute to armed conflict risk. Global environmental Change, 62, 1-8.

IDE, T., & SCHEFFRAN, J. (2014). On climate, conflict and cumulation: suggestions for integrative cumulation of knowledge in the research on climate change and violent conflict. Global Change, Peace & Security, 26 (3), 263-279.

INTERGOVERNMENTAL PANEL ON CLIMATE CHANGE (IPCC). (2007). Summary for policymakers, Geneva: intergovernmental panel on climate change.

KELLEY, C.P., MOHTADI, S., CANE, M.A., SEAGER, R., & KUSHNIR, Y. (2015). Climate change in the Fertile Crescent and implications of the recent Syrian drought. Proceeding of the National Academy of Sciences, 112 (11), 3241-3246.

LAZARD, O. (2021). The need for an EU ecological diplomacy. In O. Lazard and R.Youngs (Eds.), The EU and climate security: toward ecological diplomacy. Carnegie Endowment for International Peace.

LEONARD, M., PISANI-FERRY, J., SHAPIRO, J., TAGLIAPIETRA, S., & WOLFF, G. (2021). The geopolitics of the European Green Deal. Policy Contribution. Bruegel.

MASON, M. (2015). Climate change and human security: the international governance architectures, policies and instruments. In M.R. Redclift and M. Grasso

(Eds.), Handbook on climate change and human security, Edward Elgar.

MEDITERRANEAN EXPERTS ON CLIMATE AND ENVIRONMENTAL CHANGE (MEDECC). (2020). Climate and Environmental Change in the Mediterranean Basin – Current Situation and Risks for the Future. First Mediterranean Assessment Report. Union for the Mediterranean, Plan Bleu, UNEP/MAP.

MEKONNEN, M.M., & HOEKSTRA, A.Y. (2011). National water footprint accounts. The green, blue and grey water footprint of production and consumption, Vol. 1: Main Report. Value of water Research Report Series No. 50. UNESCO-IHE, University of Twente.

MÜLLER C., BONDEAU, A., POPP, A., WAHA, K., & FADER, M. (2010). Climate change impacts on agricultural yields. Potsdam Institute for Climate Impact Research.

NORDAS, R., & GLEDITSCH, N.P. (2007). Climate change and conflict. Political Geography, 26, 627-638.

PASTUKHOVA, M., PEPE, J., & WESTPHAL, K. (2020). Beyond the Green Deal: upgrading the EU's energy diplomacy for a new era. SWP Comment, 31.

PAWEL, K.I., & ROLAND, B. (2018). Europe's refugee and migrant crisis. Political responses to asymmetrical pressures. Politique européenne, 2 (60), 98-132.

QUAGLIAROTTI, D.A.L. (2018a). Food security strategies in the Arab world. In D.A.L. Quagliarotti and E. Vigano (Eds.), Mediterranean, the sea that unites. New prospects for the agri-food system, Cisalpino – Istituto Editoriale Universitario.

QUAGLIAROTTI D.A.L. (2018b). Moving towards a virtuous water-energy-food nexus in the Western Mediterranean. In H. Kennou, G. Soer, E. Menichetti, F. Lakhdari and D.A.L. Quagliarotti (Eds.), The water-energy-food security nexus in the Western Mediterranean. Development and sustainability in the 5+5 area. European Institute of the Mediterranean (IEMeD) & the Med Think 5+5 Network.

QUAGLIAROTTI D.A.L. (2019). Il nesso acqua-energia-cibo e le strategie di mitigazione e adattamento al cambiamento climatico nei paesi mediterranei. In S. Capasso (Ed.), Rapporto sulle economie del Mediterraneo. Edizione 2019. Il Mulino.

REMLING, E., & BARNHOORN, A. (2021). A reassessment of the European Union's response to climate-related security risks. SIPRI Insights on Peace and Security, 2.

ROCKSTRÖM, J., STEFFEN, W., NOONE, K., et al. (2009). A safe operating space for humanity. Nature, 461, 472–475.

SAAB, N. (Ed.). (2017). Arab environment in 10 years. Arab Forum for Environment and Development (AFED).

SACKS E., YANGCHEN S., & MARTEN, R. (2021). COVID-19, climate change, and communities. The Lancet. Planetary Health, 5, e663-e664.

SALEHYAN, I. (2008). From climate change to conflict? No consensus yet. Journal of Peace Research 45 (3), 315–26.

SOLOW, A. (2013). A call for peace on climate and conflict. Nature, 497, 179–180.

STERNBERG, T. (2013). Chinese drought, wheat, and the Egyptian uprising: how a localized hazard became globalized. In C.E. Werrell and F. Femia (Eds.), The Arab Spring and climate change, The Center for Climate and Security.

SCHWARTZ, P., & RANDALL, D. (2003). An abrupt climate change scenario and its implications for United States national security. Report for the Department of Defense.

SELBY, J., & HOFFMANN, C. (2017). Rethinking climate change, conflict and security. Routledge.

STERN, N. (2006). The economics of climate change: The Stern Review. Cambridge University Press.

TÀBARA, J.D., JÄGER, J., MANGALAGIU, D., & GROSSO, M. (2019). Defining transformative climate science to address high-end climate change. Regional Environmental Change, 19, 807–818.

TEEVAN, C., MEDINILLA, A., & SERGEJEFF, K. (2021). The Green Deal in EU foreign and development policy. Briefing Note, 131. European Centre for Development Policy Management (ECDPM).

UNIVERSITY OF NOTRE DAME. (2018). Notre Dame Global Adaptation Initiative (ND-GAIN).

UNITED NATIONS GENERAL ASSEMBLY (UNGA). (2009). Climate change and its possible security implications. Resolution A/RES/63/281.

UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL (UNSC). (2007). 5663rd meeting - S/PV.5663, 17 April, New York.

UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL (UNSC). (2021). The UN Security Council and Climate Change. Security Council Report.

WERRELL, C.E., & FEMIA F. (2013). The Arab Spring and climate change. The Center for Climate and Security.

YOUNGS, R. (2021). The EU's indirect and defensive approach to climate security. In O. Lazard and R. Youngs (Eds.), The EU and climate security: toward ecological diplomacy. Carnegie Endowment for International Peace.

euromesco
Paper

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union